



مشاريع طموحة لرؤية شابة

خطط سعودية لبيع حصص في أرامكو لمستثمرين أجانب

تخفيف الاعتماد على الخام والاستفادة من فرص خارج النفط

وتأتي تلك الخطوات في إطار مواصلة تحويل القرارات السياسية بعيدا عن المؤسسات التقليدية مثل وزارة المالية والبنك المركزي، وهو تحول بدأ بتأسيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية الذي يرأسه ولي العهد بعد تولي والده الملك سلمان الحكم في 2015.

وقال الأمير محمد "السياسات اليوم تترجم من خلال اللجان ولكن مستقبلا من خلال مكتب متخصص سينشأ آخر هذه السنة وتحول إلى أوامر للوزارات بتنفيذ الاستراتيجية المعدة بدور ومستهدف واضح لكل وزارة بالتنسيق وتوزيع مهام لكل الوزارات لتحقيق كل هدف مطلوب".

2.7
مليار دولار أصول مستهدفات
صندوق الاستثمارات مقارنة بنحو
1.9 مليار دولار سابقا

ويشغل ولي العهد السعودي أيضا منصب وزير الدفاع ورئيس المجلس الأعلى لشركة أرامكو النفطية العملاقة المملوكة للدولة، ويترأس كذلك صندوق الاستثمارات العامة، وهو صندوق الثروة السيادية للمملكة والحرك الأساسي لمساهمته لتنويع الاقتصاد. وجاءت تصريحات الأمير السعودي بمناسبة الذكرى الخامسة لإطلاق رؤية 2030، وهو برنامج يهدف إلى إضفاء حداثة على المملكة والشباب بالاقتصاد عن الاعتماد الكبير على إيرادات النفط وجذب استثمارات أجنبية لتأسيس قطاعات جديدة وتوفير فرص للعمل.

وأشار الأمير محمد إلى أن مركز الدولة قبل تولي الملك سلمان الحكم كان ضيقا وكانت الوزارات متفرقة دون أن تكون هناك سياسة عامة.

وقال "فبدون مركز دولة قوي يضع سياسات واستراتيجيات ويوئمه بين الجهات ويعطي لكل وزارة دورا مطلوبا منها لتنفيذه لا يتحقق شيء". وفي وقت سابق قال وزير المالية السعودي إن المملكة قد توفر 200 مليار دولار على مدى السنوات العشر المقبلة من خلال استبدال الوقود السائل المستخدم محليا بالغاز ومصادر الطاقة المتجددة، وسط مساعٍ لخفض التكاليف من أجل تمويل الاستثمارات.

وشرعت أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم في خطة إصلاحات طموحة خلال السنوات الأخيرة لتحديث الاقتصاد وتوفير فرص العمل والحد من الاعتماد على إيرادات النفط.

ووقعت السعودية الشهر الجاري اتفاقيات لشراء الكهرباء مع سبعة مشروعات للطاقة الشمسية في إطار خطة لتحقيق أقصى استفادة من مركز الطاقة المستخدم في توليد الكهرباء.

تخطط السعودية لبيع حصص من شركة النفط الحكومية أرامكو إلى مستثمرين أجانب في إطار جهود استقطاب الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة الضخم وتخفيف الاعتماد على النفط وهو محور الرؤية الإصلاحية التي يقودها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لا سيما مع ارتفاع عدد السكان الذي فرض تعديل دفة الاقتصاد والاستفادة من الموارد والإمكانات الأخرى في قطاعات السياحة والتعدين والخدمات واللوجيستيات.

ولكن مع زيادة عدد السكان وتراجع أهمية النفط كان لا بد من بناء اقتصاد يعتمد على ما تملكه المملكة من إمكانيات متعددة في قطاعات مختلفة مثل السياحة والتعدين والخدمات واللوجيستيات.

وحول إنجازات رؤية المملكة خلال السنوات الخمس الماضية، أشار ولي العهد السعودي إلى أن قطاع الإسكان كتمثال ارتفعت فيه نسبة تملك المواطنين للمساكن إلى 60 في المئة وهو يقارب النسبة المستهدفة في 2030 بواقع 62 في المئة وهو ما سيسهم في تعديل المستهدف في الرؤية إلى 70 في المئة.

وأوضح الأمير محمد أن صندوق الاستثمارات العامة يسهم بصورة كبيرة في تحقيق مستهدفات قطاع الإسكان ضمن إشارته إلى تأسيس الصندوق لشركة "روش" لتوفير مليون وحدة سكنية.

وحول انعكاسات رؤية المملكة 2030 على جودة الحياة في السعودية، أشار ولي العهد إلى أن خفض معدلات البطالة وزيادة الدخل من خلال خلق فرص وظيفية جديدة سيسهمان بصورة مباشرة في رفع مستوى المعيشة للمواطنين، مؤكدا أن زيادة الضرائب أمر غير مطروح ولا يوجد توجه لخفض ضريبة على الدخل، فيما أوضح أن زيادة ضريبة القيمة المضافة إلى 15 في المئة الذي حدث مؤخرا هو قرار مؤقت قابل للتعديل في وقت لاحق.

وشدد ولي العهد السعودي على أنه سيركز عملية صنع السياسات بشكل أكبر لضمان نجاح مساعيه لتنويع الأنشطة الاقتصادية.

وأضاف أن المملكة أسست مكتبا للميزانية لتولي مهمة وضع ميزانية الدولة بدلا من وزارة المالية، وستطلق بنهاية العام مكتبا جديدا للسياسات.

**زيادة عدد السكان فرضت
مراجعة أهمية النفط
وبناء اقتصاد يعتمد على
إمكانيات مختلفة**

وقال "عملنا على إنشاء مكتب عمل ميزانية الدولة بحيث ما تكون عند وزارة المالية، وزارة المالية فقط خزنة تصرف حسب المعول، وأنشئت لجنة مالية برئاسة المالية تجتمع كل أسبوعين مرة لمواءمة الاستراتيجية، والآن على وشك أن ننهي من مكتب السياسات في مركز الدولة".

الرياض - قال ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، إن النفط دعم اقتصاد المملكة بشكل كبير على مدار سنوات طويلة، لكن الاستثمار في الاعتماد عليه يؤثر على المستقبل، كما توجد فرص ضخمة في السعودية خارج القطاع النفطي.

وتشكو المنظومة الصحية في تونس تدهورا حادا في البنية التحتية والخدمات الصحية والأجهزة الاستشفائية، تعمق بعد ثورة 2011 مع تعاقب حكومات أهملت الاعتناء بقطاع الصحة العمومية متعلقة بالأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد بعد الإطاحة بنظام الرئيس زين العابدين بن علي.

وحسب تقرير أصدرته الجمعية التونسية للدفاع عن الحق في الصحة، يبقى عدم المساواة في الخدمات الصحية العائق الأكبر، حيث أن سكان الجنوب والوسط يشكون من عدم وصولهم إلى مرفق صحي قريب، وإذا ما بلغوه فإنه لا يتكفل بتلبية حاجياتهم ولا يلائم تطلعاتهم.

وتنصق المنظومة الصحية في تونس تدهورا حادا في البنية التحتية والخدمات الصحية والأجهزة الاستشفائية، تعمق بعد ثورة 2011 مع تعاقب حكومات أهملت الاعتناء بقطاع الصحة العمومية متعلقة بالأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد بعد الإطاحة بنظام الرئيس زين العابدين بن علي.

وحسب تقرير أصدرته الجمعية التونسية للدفاع عن الحق في الصحة، يبقى عدم المساواة في الخدمات الصحية العائق الأكبر، حيث أن سكان الجنوب والوسط يشكون من عدم وصولهم إلى مرفق صحي قريب، وإذا ما بلغوه فإنه لا يتكفل بتلبية حاجياتهم ولا يلائم تطلعاتهم.

وحسب تقرير أصدرته الجمعية التونسية للدفاع عن الحق في الصحة، يبقى عدم المساواة في الخدمات الصحية العائق الأكبر، حيث أن سكان الجنوب والوسط يشكون من عدم وصولهم إلى مرفق صحي قريب، وإذا ما بلغوه فإنه لا يتكفل بتلبية حاجياتهم ولا يلائم تطلعاتهم.

وحسب تقرير أصدرته الجمعية التونسية للدفاع عن الحق في الصحة، يبقى عدم المساواة في الخدمات الصحية العائق الأكبر، حيث أن سكان الجنوب والوسط يشكون من عدم وصولهم إلى مرفق صحي قريب، وإذا ما بلغوه فإنه لا يتكفل بتلبية حاجياتهم ولا يلائم تطلعاتهم.

وحسب تقرير أصدرته الجمعية التونسية للدفاع عن الحق في الصحة، يبقى عدم المساواة في الخدمات الصحية العائق الأكبر، حيث أن سكان الجنوب والوسط يشكون من عدم وصولهم إلى مرفق صحي قريب، وإذا ما بلغوه فإنه لا يتكفل بتلبية حاجياتهم ولا يلائم تطلعاتهم.

ضغوط على المستشفيات التونسية تثير مخاوف انهيار القطاع الصحي ارتفاع رهيب للإصابات ونقص كبير في إمدادات اللقاح

بلغت المستشفيات التونسية طاقتها القصوى بعد أن امتلأت غرف الإنعاش فيها بمصابي جائحة كورونا، مما يزيد الضغوط على النظام الصحي المنهك أصلا في ظل تآزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي وصعوبة إقرار حجر صحي شامل يزيد من متاعب الشركات والمهنة الصغيرة.

وعند تفشي الجائحة عالميا في العام الماضي فرضت الحكومة إغلاقا عاما لمدة شهرين مما أبطأ بلوغ كوفيد - 19 الذروة إلى الخريف، لكن هذا كبد الفقراء والاقتصاد المنكسر بالديون ثمنا باهظا. ومع غرق المستشفيات في الموجة الأحدث للجائحة، قالت بن دبو إن المرضى أصبحوا أصغر سنا والكثير منهم لا يعانون من أمراض مزمنة. وأضافت "بعد عام من مكافحة الفايروس، الطاقم الطبي والمساعدون مرهقون".

وتتلقى تونس لقاحات كورونا عبر برنامج كوفاكس التابع لمنظمة الصحة العالمية لكن الإمدادات بطيئة. وهذا الأسبوع كان المسنون يجلسون داخل مركز تطعيم بانتظار جرعاتهم.

وتكشف تقرير لمنظمة أوكسفام أن تونس من بين البلدان الأقل إنفاقا في مجال الصحة، ما يضع السلطات التونسية أمام ضرورة التسريع في إصلاح القطاع ووضع استراتيجيات واضحة المعالم والأهداف لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، مشيرا إلى أن تونس غير قادرة على مجابهة صدمة بحجم صدمة كوفيد - 19.

وتشكو المنظومة الصحية في تونس تدهورا حادا في البنية التحتية والخدمات الصحية والأجهزة الاستشفائية، تعمق بعد ثورة 2011 مع تعاقب حكومات أهملت الاعتناء بقطاع الصحة العمومية متعلقة بالأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد بعد الإطاحة بنظام الرئيس زين العابدين بن علي.

وحسب تقرير أصدرته الجمعية التونسية للدفاع عن الحق في الصحة، يبقى عدم المساواة في الخدمات الصحية العائق الأكبر، حيث أن سكان الجنوب والوسط يشكون من عدم وصولهم إلى مرفق صحي قريب، وإذا ما بلغوه فإنه لا يتكفل بتلبية حاجياتهم ولا يلائم تطلعاتهم.

وتبعاً لذلك قررت الحكومة في أحدث إجراءاتها مواصلة العمل بنفس الإجراءات وهي حظر تجوال على السيارات منذ الساعة السابعة ليلا وحظر تنقل منذ العاشرة، إضافة إلى تشديد تطبيق وسائل الحماية الفردية والبروتوكولات الصحية والرقابة ومنع التجمعات الخاصة

الذي يعاني من تداعيات جائحة فايروس كورونا المستجد. وفي ظل تراجع معدل التضخم، يمكن للبنك المركزي المصري خفض الفائدة، لكن من غير المحتمل أن يقدم على هذه الخطوة اليوم حيث يقيم معدلات الفائدة العالمية وارتفاع أسعار السلع والحاصلات.

ويذكر أن سعر الفائدة الحقيقية في مصر وهو الفارق بين سعر الفائدة الرسمي ومعدل التضخم في البلاد، هو الأعلى بين أكثر من 50 اقتصادا تتابعها وكالة بلومبرغ، وكان معدل التضخم في مصر قد ظل خلال الشهر الماضي عند مستوى 4.5 في المئة وهو ما يقل عن المعدل المستهدف بالنسبة إلى البنك المركزي ويتراوح بين 5 و9 في المئة.

ويعتبر الاقتصاد المصري أحد الاقتصادات القليلة في المنطقة التي تمكنت من تحقيق نمو قدره 2 في المئة خلال الربع الأول من العام المالي 20 - 21 طبقا لتقدير العديد من الهيئات والوكالات الدولية؛ حيث توقع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير أن يصل النمو في مصر إلى 3.3 في المئة في السنة المالية 2020 - 2021، كما توقع أن يتعشع معدل النمو ليصل إلى خمسة في المئة.

وحسب خبراء، تكون زيادة الفائدة في الغالب مرتبطة بمستويات تضخم مرتفعة، فيتم رفع سعر الفائدة لتخفيض السيولة المتداولة في السوق، والطبيعي في معظم دول العالم أنه عندما تزيد نسبة السيولة تزيد عمليات الشراء مع ثبات المعروض من السلع فترتفع الأسعار ويحدث التضخم، وفي مصر عندما كان يتم رفع سعر الفائدة للحكم في نسبة التضخم، في الحقيقة أن التضخم لم يكن ناتجا عن زيادة إنفاق المستهلكين وإنما نتج عن زيادة أسعار السلع.

والتستهدف الحكومة المصرية في موازنة العام المالي 20 - 21 أن يصل العجز الكلي إلى 6.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تبلغ تقديرات فوائد خدمة الدين العام المطلوب سداها بنفس العام المالي حوالي 33 في المئة من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة.

وبعد تفشي الجائحة عالميا في العام الماضي فرضت الحكومة إغلاقا عاما لمدة شهرين مما أبطأ بلوغ كوفيد - 19 الذروة إلى الخريف، لكن هذا كبد الفقراء والاقتصاد المنكسر بالديون ثمنا باهظا. ومع غرق المستشفيات في الموجة الأحدث للجائحة، قالت بن دبو إن المرضى أصبحوا أصغر سنا والكثير منهم لا يعانون من أمراض مزمنة. وأضافت "بعد عام من مكافحة الفايروس، الطاقم الطبي والمساعدون مرهقون".

وتتلقى تونس لقاحات كورونا عبر برنامج كوفاكس التابع لمنظمة الصحة العالمية لكن الإمدادات بطيئة. وهذا الأسبوع كان المسنون يجلسون داخل مركز تطعيم بانتظار جرعاتهم.

وتكشف تقرير لمنظمة أوكسفام أن تونس من بين البلدان الأقل إنفاقا في مجال الصحة، ما يضع السلطات التونسية أمام ضرورة التسريع في إصلاح القطاع ووضع استراتيجيات واضحة المعالم والأهداف لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، مشيرا إلى أن تونس غير قادرة على مجابهة صدمة بحجم صدمة كوفيد - 19.

وتشكو المنظومة الصحية في تونس تدهورا حادا في البنية التحتية والخدمات الصحية والأجهزة الاستشفائية، تعمق بعد ثورة 2011 مع تعاقب حكومات أهملت الاعتناء بقطاع الصحة العمومية متعلقة بالأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد بعد الإطاحة بنظام الرئيس زين العابدين بن علي.

وحسب تقرير أصدرته الجمعية التونسية للدفاع عن الحق في الصحة، يبقى عدم المساواة في الخدمات الصحية العائق الأكبر، حيث أن سكان الجنوب والوسط يشكون من عدم وصولهم إلى مرفق صحي قريب، وإذا ما بلغوه فإنه لا يتكفل بتلبية حاجياتهم ولا يلائم تطلعاتهم.

وتبعاً لذلك قررت الحكومة في أحدث إجراءاتها مواصلة العمل بنفس الإجراءات وهي حظر تجوال على السيارات منذ الساعة السابعة ليلا وحظر تنقل منذ العاشرة، إضافة إلى تشديد تطبيق وسائل الحماية الفردية والبروتوكولات الصحية والرقابة ومنع التجمعات الخاصة

الذي يعاني من تداعيات جائحة فايروس كورونا المستجد. وفي ظل تراجع معدل التضخم، يمكن للبنك المركزي المصري خفض الفائدة، لكن من غير المحتمل أن يقدم على هذه الخطوة اليوم حيث يقيم معدلات الفائدة العالمية وارتفاع أسعار السلع والحاصلات.

ويذكر أن سعر الفائدة الحقيقية في مصر وهو الفارق بين سعر الفائدة الرسمي ومعدل التضخم في البلاد، هو الأعلى بين أكثر من 50 اقتصادا تتابعها وكالة بلومبرغ، وكان معدل التضخم في مصر قد ظل خلال الشهر الماضي عند مستوى 4.5 في المئة وهو ما يقل عن المعدل المستهدف بالنسبة إلى البنك المركزي ويتراوح بين 5 و9 في المئة.

ويعتبر الاقتصاد المصري أحد الاقتصادات القليلة في المنطقة التي تمكنت من تحقيق نمو قدره 2 في المئة خلال الربع الأول من العام المالي 20 - 21 طبقا لتقدير العديد من الهيئات والوكالات الدولية؛ حيث توقع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير أن يصل النمو في مصر إلى 3.3 في المئة في السنة المالية 2020 - 2021، كما توقع أن يتعشع معدل النمو ليصل إلى خمسة في المئة.

وحسب خبراء، تكون زيادة الفائدة في الغالب مرتبطة بمستويات تضخم مرتفعة، فيتم رفع سعر الفائدة لتخفيض السيولة المتداولة في السوق، والطبيعي في معظم دول العالم أنه عندما تزيد نسبة السيولة تزيد عمليات الشراء مع ثبات المعروض من السلع فترتفع الأسعار ويحدث التضخم، وفي مصر عندما كان يتم رفع سعر الفائدة للحكم في نسبة التضخم، في الحقيقة أن التضخم لم يكن ناتجا عن زيادة إنفاق المستهلكين وإنما نتج عن زيادة أسعار السلع.

والتستهدف الحكومة المصرية في موازنة العام المالي 20 - 21 أن يصل العجز الكلي إلى 6.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تبلغ تقديرات فوائد خدمة الدين العام المطلوب سداها بنفس العام المالي حوالي 33 في المئة من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة.

بلغت المستشفيات التونسية طاقتها القصوى بعد أن امتلأت غرف الإنعاش فيها بمصابي جائحة كورونا، مما يزيد الضغوط على النظام الصحي المنهك أصلا في ظل تآزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي وصعوبة إقرار حجر صحي شامل يزيد من متاعب الشركات والمهنة الصغيرة.

وعند تفشي الجائحة عالميا في العام الماضي فرضت الحكومة إغلاقا عاما لمدة شهرين مما أبطأ بلوغ كوفيد - 19 الذروة إلى الخريف، لكن هذا كبد الفقراء والاقتصاد المنكسر بالديون ثمنا باهظا. ومع غرق المستشفيات في الموجة الأحدث للجائحة، قالت بن دبو إن المرضى أصبحوا أصغر سنا والكثير منهم لا يعانون من أمراض مزمنة. وأضافت "بعد عام من مكافحة الفايروس، الطاقم الطبي والمساعدون مرهقون".

وتتلقى تونس لقاحات كورونا عبر برنامج كوفاكس التابع لمنظمة الصحة العالمية لكن الإمدادات بطيئة. وهذا الأسبوع كان المسنون يجلسون داخل مركز تطعيم بانتظار جرعاتهم.

وتكشف تقرير لمنظمة أوكسفام أن تونس من بين البلدان الأقل إنفاقا في مجال الصحة، ما يضع السلطات التونسية أمام ضرورة التسريع في إصلاح القطاع ووضع استراتيجيات واضحة المعالم والأهداف لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، مشيرا إلى أن تونس غير قادرة على مجابهة صدمة بحجم صدمة كوفيد - 19.

وتشكو المنظومة الصحية في تونس تدهورا حادا في البنية التحتية والخدمات الصحية والأجهزة الاستشفائية، تعمق بعد ثورة 2011 مع تعاقب حكومات أهملت الاعتناء بقطاع الصحة العمومية متعلقة بالأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد بعد الإطاحة بنظام الرئيس زين العابدين بن علي.

وحسب تقرير أصدرته الجمعية التونسية للدفاع عن الحق في الصحة، يبقى عدم المساواة في الخدمات الصحية العائق الأكبر، حيث أن سكان الجنوب والوسط يشكون من عدم وصولهم إلى مرفق صحي قريب، وإذا ما بلغوه فإنه لا يتكفل بتلبية حاجياتهم ولا يلائم تطلعاتهم.

وتبعاً لذلك قررت الحكومة في أحدث إجراءاتها مواصلة العمل بنفس الإجراءات وهي حظر تجوال على السيارات منذ الساعة السابعة ليلا وحظر تنقل منذ العاشرة، إضافة إلى تشديد تطبيق وسائل الحماية الفردية والبروتوكولات الصحية والرقابة ومنع التجمعات الخاصة

الذي يعاني من تداعيات جائحة فايروس كورونا المستجد. وفي ظل تراجع معدل التضخم، يمكن للبنك المركزي المصري خفض الفائدة، لكن من غير المحتمل أن يقدم على هذه الخطوة اليوم حيث يقيم معدلات الفائدة العالمية وارتفاع أسعار السلع والحاصلات.

ويذكر أن سعر الفائدة الحقيقية في مصر وهو الفارق بين سعر الفائدة الرسمي ومعدل التضخم في البلاد، هو الأعلى بين أكثر من 50 اقتصادا تتابعها وكالة بلومبرغ، وكان معدل التضخم في مصر قد ظل خلال الشهر الماضي عند مستوى 4.5 في المئة وهو ما يقل عن المعدل المستهدف بالنسبة إلى البنك المركزي ويتراوح بين 5 و9 في المئة.

ويعتبر الاقتصاد المصري أحد الاقتصادات القليلة في المنطقة التي تمكنت من تحقيق نمو قدره 2 في المئة خلال الربع الأول من العام المالي 20 - 21 طبقا لتقدير العديد من الهيئات والوكالات الدولية؛ حيث توقع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير أن يصل النمو في مصر إلى 3.3 في المئة في السنة المالية 2020 - 2021، كما توقع أن يتعشع معدل النمو ليصل إلى خمسة في المئة.

وحسب خبراء، تكون زيادة الفائدة في الغالب مرتبطة بمستويات تضخم مرتفعة، فيتم رفع سعر الفائدة لتخفيض السيولة المتداولة في السوق، والطبيعي في معظم دول العالم أنه عندما تزيد نسبة السيولة تزيد عمليات الشراء مع ثبات المعروض من السلع فترتفع الأسعار ويحدث التضخم، وفي مصر عندما كان يتم رفع سعر الفائدة للحكم في نسبة التضخم، في الحقيقة أن التضخم لم يكن ناتجا عن زيادة إنفاق المستهلكين وإنما نتج عن زيادة أسعار السلع.

والتستهدف الحكومة المصرية في موازنة العام المالي 20 - 21 أن يصل العجز الكلي إلى 6.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تبلغ تقديرات فوائد خدمة الدين العام المطلوب سداها بنفس العام المالي حوالي 33 في المئة من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة.



سهر على ضمان الاستقرار المالي